هشام نفاع*

قراءة في كتاب «وقت الحقيقة – انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي»

اليسار الصهيوني، الانتفاضة، الارتباك وصخرة سيزيف

* يوم الاثنين (٢٠٠١/١٠/١) اعتقلت شرطة إسرائيل أربعة مواطنين يهود في مدخل مدينة أم الفحم. في تلك الأثناء، ساعات ما بعد الظهر، كان عشرات الشبان من أم الفحم يتظاهرون بالحجارة والهتافات وأمامهم مئات من عناصر الشرطة. كانت انتهت لتوها مسيرة كبيرة في المدينة في ذكرى هبة تشرين الأول التي قتلت فيها الشرطة وجرحت عشرات العرب في اسرائيل. المعتقلون الأربعة كانوا إلى جانب عشرات آخرين من أهالي أم الفحم، وقد احتجزتهم الشرطة، ليس دون تنفيذ اعتداءات عنيفة عليهم بعد اعتقالهم. في نشرات الأخبار لم يفسر أحد للمستمعين إلى الإذاعة الرسمية العبرية من هم المعتقلون. اكتفوا بالقول إن هناك «أعمال شغب» في أم الفحم، هناك معتقلون وبينهم اليهود الأربعة.

هؤلاء كانوا من حركة يسارية اسرائيلية أطلقت على نفسها اسم «تعايش». والاسم مستعمل بالعربية وبالعبرية. فالحركة قالت على لسان أحد مؤسسيها إنه لا توجد كلمة مرادفة بالعبرية، لذلك فإنهم يستعملون الاسم العربي باللغتين. وحين أتوا إلى أم الفحم، جاءوها متضامنين متظاهرين إلى جانب أهلها. يومها خرجوا بقافلة من عشرات السيارات وعليها الأعلام السوداء من قرب محطة القطار المركزية في تل أبيب وطافوا الشوارع وصولاً إلى منطقة المثلث. خططوا للوصول إلى قرية جت التي قتلت الشرطة أحد شبانها العام الماضي، لكنهم سمعوا لاحقاً عمّا يجري في أم الفحم، فأسرعوا إلى هناك. الشرطة حاصرتهم، منعتهم من التحرك ومن حين لآخر كانت تعتدي عليهم وتعتقل أحدهم.

في اليوم التالي خصت صحيفة «يديعوت أحرونوت» هذا الحدث غير العادي بحوالي (٥) كلمات ضمن تقرير تحت عنوان تحدث عن «الشغب» في أم الفحم. لم تفسر الصحيفة لقرائها من هم هؤلاء اليهود الذين كانوا في أم الفحم. لم تقترب من حق الجمهور بمعرفة ما حدث فعلاً في المكان الذي يتصوره المجتمع الإسرائيلي «بؤرة تطرف» كما يصوره له الإعلام الرسمي الطاغي. مثلاً لم تقل الصحيفة لقارئها إن المعتقلين هم من حركة قامت بما لم تقم به أية جماعة، من حيث التعبير الفعلي عن التضامن مع الأقلية العربية. لم تخبره أن من المعتقلين محاضرين في جامعة تل أبيب. وكل هذا يتم في جهاز إعلامي متهم بتهمة التهم «أنه إعلام يساري».

هذه الحادثة تلخّص إلى حدٍّ كبير موضوع هذا المقال ومحوره اليسار الإسرائيلي كما بدا بعد الانتفاضة المتجددة. فالإعلام «اليساري»

*كاتب فلسطيني محرر في صحيفة الاتحاد الحيفاوية

يطمس كل ما يمكن أن يكون خارجاً عن نمط اليسار المحبّذ والذي يراد له أن يظهر وأن يكتسب حضوراً وشرعية محدّدين. فمن يمثّل اليسار يجب أن يظل مرضياً عنه. بمعنى أنه من المحظور عليه الخروج من دائرة الإجماع المأسس المتفق عليه. يحق له أن يقول الكثير، ولكن أن يصل حد التضامن الفاعل مع العرب في اسرائيل فهذا غير مسموح به. بالعكس، فليس فقط أنه لا يُناقَش، ولا حتى يُهاجَم، بل يتم إخفاؤه والتكتّم على ما يقوم به. هنا يظل اليساري، رسمياً، ضمن أحزاب وحركات تعلن جهارة أنها تقبل بكل شيء ما عدا التنازل عن الصهيونية أيديولوجية وعن يهودية الدولة طابعاً بالتالي.

مطلع الانتفاضة صدر كتاب غير عادي من حيث موضوعه وكتّابه، بعنوان «وقت الحقيقة – انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي». حرّره وأشرف عليه د. عادي أوفير، المحاضر في قسم الفلسفة في جامعة تل أبيب، وشارك فيه نخبة من الكاتبات والكتّاب يمثلون أطيافاً متباينة من اليسار. هنا سأستعرض مقتبسات من مقالات شملها الكتّاب لأنها تُظهر طيف الأفكار والأصوات، المركزي منها والهامشي، وأيضاً تلك التي تهتف خارج السرب، خارج سرب الإجماع المفروض بغير قليل من العضلات الثقافية – وليس السياسية فحسب.

بداية يجب التوقف عند إمكانية اعتبار اليسار يساراً وهو يقول عن

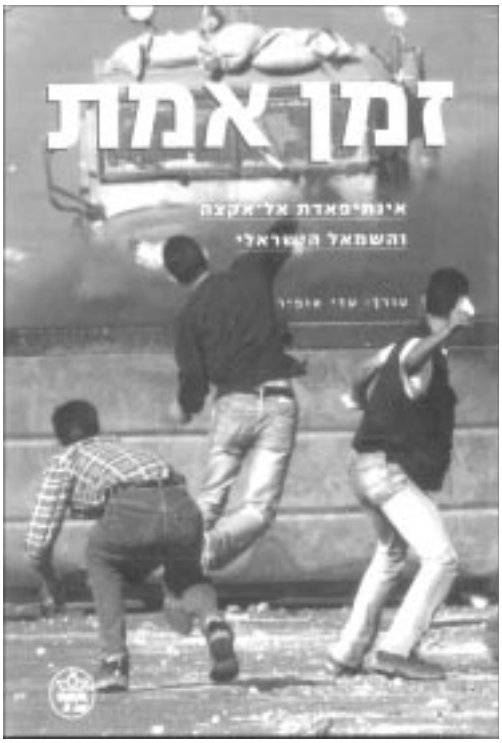

غلاف كتاب وقت الحقيقة

نفسه صهيونياً. هذا يرتبط بمسألتين: الفكرة الأممية والفكرة العلمانية – على ما فيهما من ترابط. فالصهيونية نهجاً وتاريخاً جاءت تسييساً (ناجحاً) لقصة الدين اليهودي، من خلال تفصيل قصة قومية حديثة، لها «حقوقها التاريخية» وأهدافها السياسية. أي أنها أيديولوجيا تدّعي العلمانية الأوروبية ولكنها في نفس الوقت تتكئ إلى شرعية مأخوذة من نص غير ملزم للعلمانيين. بالعكس، فالنصوص التقليدية والدين في مركزها، كانت موضوع النقد الأول لكل حركات التحديث، ودون هذا الشكل من المواجهة وحتى الصدام بين شكلي النصوص/ الأفكار كان سيظل من الصعب تصور تطور جدلي يفضي الى حداثة تعبر بعمقها عن مرحلة جديدة تتجاوز مراحل سبقتها من حيث أساسياتها المتوارثة. ولكن في حالة الأيديولوجيا الصهيونية لا يزال النص الديني حجر الأساس للمبنى بأكمله. هنا يطرح السؤال عن يسار يسمي نفسه بشكل واعٍ وصريح أنه «يسار صهيوني». أي أنه يسار يؤمن بأيديولوجيا تعتمد مراجع غير علمانية في منطلقاتها وآفاقها وتصورها لنفسها. هذه المعضلة كانت دائماً حاضرة وهي راهنة اليوم إلى أبعد الحدود. فإضافة إلى هذا التناقض المُحرج (أو الذي يفترض أن يكون محرجاً)، هناك المسألة القومية ببعدها شبه الميكانيكي. فإضافة إلى عدم التساؤل – الإلزامي، لضرورات الاستقامة على الأقل – بشأن هوية يسارية ضربت جذورها في الفضاء الفكري الذي يفترض أن يكون خصمها الأول، نرى أن تجليات الأزمة تنتج نفسها باستمرار.

هنا نصل المسألة القومية. لا أدعي أن حركات اليسار، عالمياً، تحررت من قوميتها أو بالأحرى من قومويّتها. ولكن ربما لا توجد حركة يسار شبيهة في العالم تقول إنها تسعى استراتيجياً إلى الحفاظ على دولتها ذات طابع قومي محدد، بحيث أن أي اقتراب منه يشكل خطراً وجودياً عليها. وببساطة، لأن هذا ينفي مفاهيم أساسية في الدولة الحديثة التي وإن كانت قومية فإنها وضعت المواطن في المركز وليس انتماءه العرقي. ولكن في الحالة اليسارية الصهيونية لا يقتربون من هذا السؤال. وربما أن هذا ما يفسر اقتصار التعريف «يسار ويمين» على الموقف من الاحتلال دون تبريرات الموقف. فالمعسكر المسمى يساراً (والمسمى معسكراً!) في اسرائيل يصوغ موقفه الداعي إلى وقف الاحتلال (أو معظمه بالأحرى وكأن هناك ربع احتلال أو نصف تحرر) استناداً الى ادعاءات عديدة، وأحدها هو الادعاء الديموغرافي. وينص هذا على أن الأمن والاستقرار وحتى الوجود هي أمور مرهونة بتفوق قومي عددي يهودي. واستمرار الاحتلال يزيد من احتمالات هذا الوضع. الادعاء يكتسب أشكالاً متعددة من الأولويات لدى جماعات متعددة. ومستوى شبه متجانس لديها جميعاً. عند بعضها هو الادعاء المركزي، وفي أخرى هو ادعاء يضاف إلى

أخيراً، بما أن زوال الاحتلال الاسرائيلي أمر غير متعلق بصرامة اليمين ولا بارتباك اليسار، بل بالنزعة التحررية لدى الشعب الفلسطيني، أسوة بباقي الشعوب، فإن المستقبل يخبئ العديد من المعضلات لهذا الشكل من اليسار. فحتى اليوم قام على أنه يختلف عن اليمين من حيث الموقف من الاحتلال، ، بعد حرب (٦٧). ولكن في حالة تحقق أفق سياسي يسمح بتسوية ما، فأي فرق سيحمله اليسار على الآخرين؟

سلسلة ادعاءات. ولكن مجرد طرح ادعاء كهذا يضع علامة سؤال حقيقية على الطرح من أساسه في حالة اليساري، وتجعله يقترب أكثر من طيف أحزاب المحافظين التي نجحت بالحفاظ على نفسها في وقتنا هذا.

بالمقابل، وإزاء تفصيل مفاهيم اليسار واليمين حول مسألة الموقف من الاحتلال الإسرائيلي بالعملة النفعية، وليس المبدئية التحررية الأخلاقية، كان لا بد لهذا اليسار الذي ينفي ذاته بالعبء القومي الثقيل الذي يجره معه، من أن ينفي ذاته بمفهوم آخر أيضاً. فهو اليسار الوحيد الذي يتشكل فضاؤه واهتماماته من القضايا التي تشغل الطبقة الوسطى فما فوق. فمؤيدوه ومصوتوه ونشيطوه في العادة، أبعد ما يكونون عن الطبقات الشعبية الفقيرة. والاقتراب من قضايا ومعيقات العدالة الاجتماعية المتجسدة بالفقر والفوارق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية الجماعية، وليس الاكتفاء بقائمة الحقوق الفردية، هو أمر نادر. وإذا حدث فإنه يحدث كلامياً بالأساس، بعيداً عن ممارسة فعلية فاعلة ملموسة. ومن هنا، فإنني أراه يساراً مأساوياً، لا يملك إمكانية طرح الأسئلة التي لا تنفك تنفيه، لأنه في هذه الحالة سيكتشف إلى أية درجة هو بعيد عن أي مفهوم لليسار. وهذا كان ملموساً جداً خلال الانتفاضة.

طبعاً، خارج هذا الطيف الرسمي الإجماعي لما يسمى اليسار، هناك أحزاب وحركات ومجموعات، لكنها لا تشكل الصوت السائد، بل إنها من نوع المغضوب عليه الذي يكسر حدود المتفق عليه من أصول اللعبة. وهكذا يمكن الافتراض أن أي سبيل لحركة يسار تكون قادرة على اختراق الإسار السائد، هو أن تخرج خارج السرب. أصلاً، فاليسار المتمثل بالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، العبري – اليهودي من حيث الطرح على الأقل، يوصف في الإعلام والنقاش السياسيين في اسرائيل على أنه حزب عربي. وهكذا تجري محاصرة طرح السؤال بمفردات تكرّس الحالة القومية المطلوبة التي ينهل منها اليمين السياسي كلياً واليسار الرسمي إلى حد بعيد.

في الكتاب المذكور يتطرق ليف غرينبيرغ إلى إشكالية طرح اليسار في اسرائيل الذي يتسم حسب توصيفه بأنه لا–سياسي. أو كمن يطرح الأمور بعيداً عن البعدين السياسي والتاريخي. غرينبيرغ هو محاضر في قسم علم الاجتماع السياسي في جامعة بئر السبع ومن مؤسسي الحركة الطلابية العربية – اليهودية «كامبوس» في السبعينيات، وحركة «يوجد حدٌّ» الناشطة ضد الخدمة العسكرية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ الثمانينيات.

غرينبرغ يلاحظ وجود معسكرين في اليسار الاسرائيلي. الأول الذي يؤيّد عملية أوسلو والثاني يعارضها. وهكذا يكتب: «إن معسكري «اليسار» (الأقواس في الأصل) اليهودي أصيبا بنفس عوارض اللاتسييس. كلاهما فهم العملية السياسية من خلال صورة «السلام المتخيّل» (الأقواس في الأصل) وهو وضع متخيَّل قُطع من سياقه التاريخي المحدد ومن الصراع السياسي الذي يتوقع أن ينشب في أعقابه». الكاتب يتحدث عن نوع من الإيمان غير العقلاني المطلق بالعملية السياسية وليس مراقبتها ومحاولة تحديد اتجاهاتها والمخاطر التي تتربص بها. كانت أشبه بحقيقة ناجزة وكأنها جزء من عملية سببية محتومة كالقدر. هنا، برأيه، ظهر اليسار كما لو أنه مقتنع بأن الأمور يمكنها أن تسير وحدها دون نضال ودون مواجهة. أما بالنسبة لمعارضي أوسلو فقد «أعلنوا عن أوسلو أنه شكل جديد من الاحتلال». بعد هذا غاب النقد ليظل ما يشبه الذم.

الكاتب يأخذ على هذا اليسار بمعسكريه أنه تنازل عن المعركة السياسية في أعقاب اغتيال رئيس الحكومة الأسبق اسحق رابين. وهذا جاء امتداداً لطروحاته التي تبدو لا سياسية بل أشبه بالحالمة. يقول: «بعد الاغتيال تقبل اليسار دون احتجاج تقريباً، التراجع عن درب أوسلو والذي قاده (التراجع) شمعون بيريس كرئيس للحكومة. وللتذكير: تأجيل التفاوض على الحل الدائم، إرجاء اتفاق الخليل، عملية «عناقيد الغضب» في لبنان والجهد المقصود لمحو ذكر رابين في معركة انتخابات ١٩٩٩». هنا يخلص الكاتب إلى النتيجة شبه الضرورية لهذا النهج: «بعد اغتيال رابين تبنى كثيرون في اليسار اليهودي رواية اليمين. القضية الفلسطينية تعرضت لما يشبه النسيان. والقضية الساخنة كانت التقاطب داخل الشعب، وهكذا فإن الحل المقترح بشكل أو بآخر كان الوحدة القومية ودفع الحوار

«بيننا» نحن اليهود».

المخرج الذي يراه غرينبرغ يتمثل في الخروج من حالة التبعية للتيار الإجماعي السائد. هذا يتطلب وقف حالة اللاتسييس ونفي ما يسميه «المركزية اليهودية» التي لا ترى في الفلسطينيين أهلاً للحوار وشركاء سياسيين حقيقيين. «لأن هذه الشراكة السياسية هي الشرط الأساسي للنضال من أجل سلام غير متخيل، عادل وثابت».

إذاً فما جرى ذكره في البداية بخصوص الإسار القومي الطاغي يتجلى هنا في السؤال العيني المتعلق بالموقف أو انعدام الموقف خلال الانتفاضة الراهنة. فأي أفق للعبة لا يزال يتوقف عند حدود الـ «نحن» والـ «بيننا»، حتى إلى درجة طرح مشاريع حوار وتفاهم مع المستوطنين، لأنهم «منا». وكأن المسألة هي خلاف داخل العائلة وليس موقفاً من فعل لا أخلاقي بالنسبة للإسرائيليين أنفسهم. فما هو الحوار والتفاهم مع المستوطنين؟ أليس حواراً مع نتاج، وفي بعض الأحيان محرّك، الاحتلال؟ وأليس هذا حواراً مع الاحتلال؟ فأي يسار هو هذا الذي يقترح شرعنة الاحتلال بدل رفضه بكل ما يعنيه وينتجه؟!

حتى تكتمل الصورة سأورد ما تطرحه، بشكل محوري، روت غبيزون. وهي تحمل لقب بروفيسور في القانون، من مقيمي جمعية حقوق المواطن ورئيستها بين السنوات (٩٦ – ١٩٩٩). وقد عبّرت عن موقف واضح من الاحتلال الاسرائيلي العام ٦٧، وتقول: «منذ وعيت اعتقدت أن اسرائيل تقوم بخطأ تاريخي في عدم اعترافها بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في أرض اسرائيل وبالارتباط العميق للعرب جميعاً، والمسلمين والمسيحيين، بالقدس». وهي تفسر موقفها هذا بأن استمرار الاحتلال يفقد اسرائيل المصداقية وبالتالي يهدد إمكانية صمودها في المعركة. ولكنها تضيف في مكان آخر: «من المهم التوضيح أن الفرق بين اليسار وبين اليمين في اسرائيل ليس بمدى التصاق اليسار بالدولة اليهودية». هذا يجسّد الوجه اليساري للادعاء المركزي لدى بيريس: إذا لم ننسحب من مناطق فلسطينية فإننا معرضون لخطر ديموغرافي يقضي على هوية الدولة. وعليّ أن أقول إن مسألة طابع الدول تحددها أمور كثيرة، منها السؤال: من هي جماعة الأغلبية، وكل دولة تتطبع بحصيلة ميزان القوى هذا. ولكن المشكلة ليست في هذه الظاهرة، بل تبدأ بالنسبة لأي يساري، حين يتحول هذا السؤال إلى هاجس وإلى مشكلة مرفقة بتخطيط وتنظير وبحالة استحواذية شاملة ترمي بالادعاءات المبدئية والأيديولوجية، التي يفترض أن تميز اليسار، إلى الخلف، وهذا ما حدث ويحدث في هذه الحالة. وزيادة على ذلك تأتي المفردات التي تظل تتحدث عن «نحن» و«هم» دون محاولة الاقتراب للخوض في مدى حقيقية هذا الـ «نحن». يصبح المعبّر عن معسكرنا بيساره وبيمينه، وهم (الفلسطينيون) يصيرون أشبه بوجه دون ملامح. وفي الحالتين تظل التقسيمة الصارمة تقوم على المتوارث العرقي وليس على السياسي. وتظل الإطلالة من خلف جدران التعريفات المحسومة سلفاً، فالفلسطيني هو شريك بقدر ما يلعب حسب ما يفضل له. أما حين يقترب من التكافؤ مطلباً، فإنه يجعل العديدين يعيدون النظر ويعلنون أنهم مرتبكون. وهذه الكلمة لا يمكن أن تفارق اليوم أي نقاش أو جدل يطال هذا اليسار. الكثيرون أعلنوا أنهم مرتبكون. وفي حالات عدة يمكن ملاحظة نوع من الأدلجة لهذا الارتباك وليس دون التساؤل الخطير: هل يعقل أننا وهم مختلفون إلى هذه الدرجة؟ هذا التوجه هو الذي سمح لبعض المتبجّحين بالبكاء على أن «أمهات فلسطينيات يرسلن أطفالهن إلى المواجهة والموت»، وليس دون إسداء النصح والتعامل مع هذه الأوهام الافترائية وكأنها الحيز الجوهري لـ «هم». هنا يبدأ الاقتراب إلى المخاطر التي قد تنسف كل هذا البناء الذي لا يخلو من عجرفة مقيتة، لأنه يكفي أن يلمح المتحدث إلى نوع من التفاوت الحضاري – الأخلاقي حتى يفتح عليه أبواب الاتهامات الخطيرة.

أخيراً، بما أن زوال الاحتلال الاسرائيلي أمر غير متعلق بصرامة اليمين ولا بارتباك اليسار، بل بالنزعة التحررية لدى الشعب الفلسطيني، أسوة بباقي الشعوب، فإن المستقبل يخبئ العديد من المعضلات لهذا الشكل من اليسار. فحتى اليوم قام على أنه يختلف عن اليمين من حيث الموقف من الاحتلال، ، بعد حرب (٦٧). ولكن في حالة تحقق أفق سياسي يسمح بتسوية ما، فأي فرق سيحمله اليسار على الآخرين؟ في إطار ما، يمكن رؤية القضية داخلياً، فاليمين الاسرائيلي لا يزال يقوم إلى حدٍّ كبير على التلاعب بالعواطف الذي يمارسه على الطبقات الشعبية الفقيرة. وفي الوقت نفسه تجري اللعبة اليسارية الاسرائيلية بعيداً عن هذه الشرائح الواسعة التي تشكل الغالبية. هنا يتم تعلّم درس في إنتاج الإخفاقات: نفس الابتعاد عن الشرائح الفقيرة هو الذي يضرب اليسار، بينما يعطي الفرصة لليمين بأن يقتنص الحكم من خلال نفس الشرائح. وربما يصح الافتراض أن أي يسار قومي هو يسار سيلعب حسب أصول اللعبة القومية التي تتسم بغير قليل من البطش الاجتماعي، الذي يواصل الانحياز إلى جانب رموز القوة والأقوياء، وينتج بالتالي شرائح واسعة من الضحايا الذين يواصلون تشكيل موضوع الاستغلال وحقلاً لممارسته.

حين تكتمل هذه الصورة تبدو المسألة اغريقية إلى حد بعيد: اليسار الذي دحرج صخرته في دروب الإجماع القومي، ابتعد بالضرورة عن القضايا التي من شأنها أن تزيد من قاعدته الشعبية، وبالتالي ساهم بدوره في طغيان صوت وفعل من يفترض أن يكون خصمه الذي يجب أن يواجهه.. سيزيف على الأقل كان مجبراً، فما الذي أجبر هذا اليسار على هذا؟!